



Publication	Al Borsa
Date	December 5, 2016
Circulation	120,000
Country	Egypt
Article Type	Health Corporate News
Headline	Pharma companies reject gov't proposals to solve pricing issue
Page	Front Page
Reporter	Mohamed Aiad , Mostafa Fahmy





شركات الأدوية ترفض مقترحات الحكومة لحل أزمة التسعير

كتب - محمد عياد ومصطفى فهمى:

علمت «البورصة»، أن شركات الأدوية الأجنبية العاملة في السوق المصرى، رفضت مقترح الدكتور أحمد عماد وزير الصحة بتحريك أسعار 10% من الأدوية بنسبة تعادل 50% من نسبة زيادة الدولار بعد قرار التعويم، كل 6 أشهر.

وقالت مصادر حضرت لقاء الوزير بشركات قطاع الدواء خلال أيام الخميس والسبت والأحد الماضيين، إن الشركات الأجنبية (25 شركة)، تباينت درجات اعتراضها على مقترح وزارة الصحة، ما بين رفض تام، أو المطالبة بالتشاور مع الشركات الأم في الخارج.

ونقلت «البورصة» عن مصادر، أمس الأحد، أن وزير الصحة اقترح على الشركات زيادة 10% من مستحضراتها سنوياً بنسبة 50%، مع التعهد بتخفيض رسوم الجمارك والمياه والكهرباء والغاز والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على مدخلات المضاعة، لكن الشركات رفضت المقترح، ما دفع الوزير لتخفيض مدة التحريك من سنة إلى 6 أشهر. وأوضحت المصادر، أن بعض الشركات المستحضرات الدوائية بنسبة 60% حتى المستحضرات الدوائية بنسبة 60% حتى لا تتعرض لخسائر، خاصة بعد زيادة سعر

صرف الدولار في السوق الرسمى 100% بعد تعويم الجنيه، وانعكاسه على ارتفاع جميع تكاليف الإنتاج.

وأضافت المصادر: «الشركات الأجنبية الدا التي حضرت لقاء الوزير لم تتمسك بمقترح واحد لحل الأزمة إذ اقترحت بعض منها تحريك كل الأدوية بنسبة تتراوح بين 50 و60% بشكل تدريجي، بحيث يتم التحريك على 3 مرات خلال عام أو أكثر، كما أن بعض الشركات اقترحت أن يتم تحريك 80% من الأدوية بنسبة 20% وإعادة النظر في الأسعار مرة أخرى مع بداية السنة المالية الجديدة».

وكشفت المصادر عن عدم رضا الشركات الأجنبية عن لقاء الوزير وطريقة تعامله مع الملف، لكن عدداً منها طالب بنقل ملف تحريك أسعار الدواء لجهات أخرى مثل المجلس الأعلى للاستثمار أو مجلس الوزراء.

وقالت إن مقترح الوزير بعيد كل البعد عن احتياجات الشركات الأجنبية، ولا يسهم في حل الأزمة، لكن قد يقلل الخسائر وهو ما لا يمكن تحمله حالياً.

وذكرت المصادر، أن مقترح الوزير لم يشهد اعتراضاً من شركات الدواء الأجنبية فقط، إذ رفضته عدد من الشركات المحلية باستثناء نحو شركتين أبدوا موافقتهم، وطالب الوزير بتوقيعهم على الاتفاق بشكل رسمي.